لجان برلمانية تحذر من إقرار قانون الأحزاب بصيغته الحالية

المسودة تناقض الأسس الديمقراطية وتنطوي على الكثير من التفصيلات غير المبررة

□ بغداد / المدى

للأهمية البالغة ولما يشكله قانون الأحزاب من ركيزة أساسية في العملية السياسية تسعى الجهات التشريعية وبمشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني والأكاديميين من ذوي الاختصاص جاهدة نحو قراءة مشروع القانون واستدراك الفجوات الموجودة فيه، على ان يشرع هذا القانون وفق اسس ديمقراطية بما يضمن ان يكون القانون جامعا وشاملا بتفصيلاته وتحديدا ما يخص مصادر تمويل الأحزاب والجهة المسؤولة عن تسجيلها والإشراف على عملها في البلاد، بالرغم من محاولة بعض الاطراف تعطيله.

عضو اللجنة القانونية مشرق ناجي يرى ان المشروع الجديد والـذي سبق للبرلمان اكمال قراءته الاولى، من شأنه تنظيم عمل الاحـزاب وكيفية تكوينها، فضلا عن مصادر تمويها.

ناجي وهو المتحدث باسم كتلة الأحـرار الصدرية، يربط إنهاء ما اسماه بالفوضوية الحزبية بتشريع الـقـانـون، وقـال في تصريح لـ"المدى" امس على هامش ندوة اقامتها لجنته والتي نوقشت فيها المسودة " ان قانون الاحزاب مهم جدا لانه يشكل احد مفاصل العملية السياسية فهو يعمل بنسق واحـد مـع قانوني الانتخابات و المفوضية العليا للانتخابات،لافتا الى ان" الندوة التي عقدتها لجنته جاءت للخروج بصيغة جديدة ومناسبة بالتشاور مع ذوي الاختصاص من اكاديمين واساتذة جامعات".

وتـابـع الـقـيـادي الصدري" ان المسودة الجديدة هي التي تنظم عملية تنظيم الاحزاب وتشكيلها وبيان مصادر تمويلها وعلاقاتها بالمجتمعات الخارجية والداخلية، مضيفا ان هـذا الـقـانـون سوف يحدد اجازة الاحزاب والعقوبات والـجـزاءات في حالة مخالفة ما يتم طرحه من برامج مخالفه لما ينص عليه القانون العراقي ".

وبين"ان اقـرار هـذا القانون يسهم في تقليل عـدد الاحـزاب الموجودة حاليا ويقلل كذلك من فوضوية الاحزاب التي تشهدها السـاحـة الـعـراقـية،مشيرا الى ان هـذا الـقـانـون يعطي حرية تأسيس الاحـزاب ". ومن جانب اخر انتقد خـبـراء قانونيون في النـدوة ذاتها المسودة معتبرين المشروع بصيغته الحالية خرقا لمجموعة من القوانين. أستاذ القانون في الجامعة المستنصرية حنان القيسي ذكرت في تصريح لـ"المدى" ان الـذيـن وضعوا المسودة الحالية حاولوا نسخه من مجموعة قوانين المقارنة كالمصري، فضلا عن بعض مواد قـانـون حـريـة الـصـحـافـة وهيئة الاعـلام والاتـصـالات، وتتابع "يبدو ان هناك عدم فهم للعملية التشريعية وان عمل البرلمان ليس وضـع القوانين فحسب، انما هو موازٍ لتعديل التشريعات القانونية. واكدت القيسي "لدينا ملاحـظـات عـامـة عـلـى القانون حـيـث ان الـقـانـون طـويـل جدا وصياغته رديئة وفيه مفردات مطاطة وقابلة للتأويل، وكلنا يعلم ان كتابة القانون فن"، معربة عن اعتقادها "ان الذين شرعوا القانون لا يتمتعون بهذه الصفة، وان هناك تكرارا غير مبرر حيث اعيدت كتابة ما يقارب اربع مواد دستورية وتكررت في القانون مواد ليست من الاختصاص مثل فتح قـنـاة تـلـفـزيـونـيـة وغيرها، واعـتـقـد مـن الاجـــدر ان يترك القانون تلك التفصيلات ويركز على موضوع الاحزاب السياسية وكيفية تنظيمها بما يتطلبه العمل السياسي"، واشارت ان الاصل في القوانين رسم الخطوط العامة والاساسية وتـتـرك التفاصيل للمتخصصين".

واردفـت القيسي ان القانون نظم عمل الاحـزاب كمحافظات وتناسى ان في الـعـراق اقليما، ممكن ان يتصادم هـذا القانون بـقـانـون الاقـلـيـم وهـنـاك تعابير ومصطلحات غير قانونية مثل (محكمة الجـزاء) حيث لا توجد محكمة بـهـذا الاسـم امـا جنايات او جنح، واعتقد من الضروري ان يـبـدل اسـم الـقـانـون لاسباب عديدة واسمه الحالي يشير الى انـه حـزبـي، تـجـاهـل التجمعات او الحركات التي من الممكن ان تشكل، وورد فيه ان عدد الذين يـبـدون رغبتهم بتأسيس حزب ٢٠٠٠ شخص، اعتقد ان هذا العدد قليل ولكي نضمن جدية تأسيس حزب يجب رفع العدد الى (٥٠٠٠) على الاقل، وهناك موضوع مقلق وخطير هو التمويل الحزبي لتلك الاحزاب واعتقد ان جزءا كبيرا من تعطيل هذا القانون يتعلق بكشف الحسابات وكيفية ادارة الاحزاب من الناحية المالية وتقديمها الى هيئة النزاهة لضمان الشفافية".

ومن جانبه اكد النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي وعضو لجنة النزاهة في تصريح للمدى" ان الـقـانـون بصيغته الحالية لا يـخـدم الـمـرحـلـة الـقـادمـة لـمـا لـه من تبعات سياسية ولا ينسجم مـع تـطـلـعـات الـشـعـب الـعـراقـي ويـجـب ان يـكـون هـنـاك توافق سياسي كونه من القوانين المهمة التي تحدد عمل الاحزاب خصوصا المشاركة في العملية السياسية".

وتـابـع "فيما يخص المرجعية لتلك الاحـزاب اعتقد ان وزارة الـعـدل وبـالـتـعـاون مـع وزارة الداخلية سيلعبان دورا في متابعة ادارة تلك الاموال، و اتفق الجميع على ان هـذه المسودة لـن تمرر بصيغتها الحالية.

البرلمان سوى بسبب ما يحمله من خروقات دستورية".

وفي السياق ذاته اكد النائب عن التـحـالـف الـكـردسـتـانـي محسن السعدون القانون جاء من رئاسة الـوزراء وليس كل مـا يـأتـي من الحكومة.

واوضـح فـي تـصـريـح للمدى "اعتقد انه يحتاج الى تعديلات هائلة وسيخضع لدراسة تفصيلية

كتابة على الحيطان

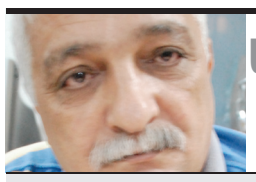

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

مؤتمر القادة.. بارك الله فيكم!

بصراحة مريرة نقولها هي ان اكثرية قادة البلاد ،باختلاف النسب، قد أكدوا بالتفصيل الممل قناعات الشارع العراقي بان لا فائدة ترتجى من هذا النمط من القيادات التي تثبت يوميا، وان لا علاقة لها على الاطلاق بواقع الحال . وهي قيادات لا تهز شواربها التفجيرات والاغتيالات وضياع المال العام وأعداد الأرامل واليتامى والمهاجرين والمهجرين ولا خراب البلاد والعباد .

يدخل السادة بأناقتهم المفرطة وابتساماتهم العريضة يقبلون بعضهم بحرارة غير قلبية ويتبادلون النكات السريعة والتعليقات العابرة ، يجتمعون ويختلفون ثم تجمعهم مائدة دسمة ثم ينصرفون على بركة الله ورعايته لهم لتنطلق من السنتهم الاتهامات والتهديدات والاختلافات فنجد انفسنا نحن ابناء هذا الوطن المبتلى بهم في المربع الاول كما يقولون للناس امام الفضائيات !

هذا هو واقع حال اجتماعات وعلاقات قادتنا الكرام ، كنّا نأمل منهم الشجاعة الكافية لتجاوز الخلافات والنظر الى مصلحة الوطن والمواطن بالدرجة الاولى ، لكن اصرارهم على الاختلاف والتناحر دمر البلاد وسيدمر ما تبقى منها وهم يتفرجون بكل أريحية وراحة بال.

الاسئلة المطروحة عن الاجتماع هي:

هل ان مشكلتنا الاولى والرئيسية وما يعاني منه الناس هي وجود القوات الاميركية وان كان من سيبقى منهم بحصانة او من دونها ؟ هل هذه القضية هي التي تعطل تقدم العملية السياسية العرجاء ؟ هل هي المشكلة التي تعطل توافق علاوي والمالكي وتمنع حل الاشكالات بين بغداد واربيل ؟ هل هي التي أعاقت وتعيق تنفيذ اتفاقية اربيل التي اتفق عليها قادة الكتل الكرام ؟ هل وجود الاميركان سيمنع حل معضلة مجلس السياسات أو تطبيق المادة ١٤٠ ؟

الواضح ان القادة اجتمعوا ،مع الغيابات الظاهرة ، من اجل قضية لا تشكل الآن محور مشاكل البلاد ولا هي من هموم المواطن اليومية التي ينام ويصحو شاغلا باله بها !

يقول البيان كان الاجتماع ايجابيا وتميز بالصراحة والودية . ليديم الله عليم الود والشفافية والمكاشفات بروح الأخوة الأعداء ولكن ماهي النتيجة ؟

لا العراقية راضية ولا دولة القانون مقتنعة ولا الكرد وجدوا حلحلة للازمة . بيان مقتضب عبر بكل وضوح ليس فقط عن عمق الخلافات ، وانما عن عدم قدرة الكثير من هؤلاء القادة على ان يرتفعوا الى مستوى مسؤولية التحديات الراهنة ، بل ان عدم اتفاقهم هو استهانة مكشوفة بحياة المواطنين ومستقبل البلاد ، لان وراء استمرار الاختلافات ، استمرار للقتل والتصفيات والضغوطات التي يدفع ثمنها المواطن .

ماهو الحل ؟

بطاولة مستديرة أو دائرية أو مربعة ؟ لقد اجتمعوا على كل انواع هذه الطاولات والنتيجة واحدة موحدة ثابتة ، هي ان التخندق وراء المواقف هو سيد الموقف بلا منازع ! وان الاحتكام الى المصلحة الوطنية هو ابعد الاحتكامات عنهم ، مع ان احدا لا يشكك بوطنيتهم على الاطلاق . لكن النتيجة التي تمنيناها بالامس في عمودي " اثبتوا العكس " كانت هواء في شبك ، لان السادة لم يثبتوا العكس كما اردنا وانما اثبتوا الجملة الاخيرة من العمود وهي " ان البلاد ليست بايديهم" !!

والسلام عليكم

اعلام

◆ الشلاه: العراقية تقدم ثلاثة مرشحين للدفاع

قال النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه إن" القائمة العراقية ستطرح ثلاثة اسماء جديدة لمنصب وزير الدفاع ".

وأضاف إن " العراقية ستقدم هذه الاسماء الى رئاسة الجمهورية "، معربا عن "أمله بقرب حل أزمة تسمية المرشحين للوزارات الأمنية"، متابعا أن " سبب عدم بحث ملف الوزارات الأمنية في اجتماع أمس الأول كان بسبب اقتصار جدول أعمال الاجتماع على قضية المدربين".

◆ ناجي: القراءة الثانية للسياسات اليوم

أعلن عضو اللجنة القانونية البرلمانية والنائب عن التحالف الوطني مشرق ناجي، أن لجنته لم تناقش مسودة قانون مجلس السياسيات الذي سيطرح في جلسة البرلمان اليوم.

وقال ناجي: ان مشروع قانون المجلس الوطني للسياسيات العليا، طرح على جدول أعمال جلسة اليوم، من دون اخذ موافقة اللجنة القانونية البرلمانية، مبيناً أن مشروع القانون سيقرأ قراءة ثانية، لعدم استكمال نقاش القانون، لكونه من المشاريع المهمة.

◆ الحسناوي: رجال دولة أصبحوا تجار سيارات

أتهم نائب رئيس لجنة الخدمات النيابية جواد الحسناوي، شخصيات حكومية متنفذة وراء عدم تنظيم استيراد السيارات ودخول أعداد كبيرة إلى البلاد.

وقال الحسناوي: أغلب السياسيين المتنفذين في الحكومة أصبحوا تجاراً ويستوردون السيارات مما أدى إلى عملية فوضى في الاستيراد ودخول أعداد كبيرة من السيارات إلى العراق، مؤكداً: نتيجة لذلك لا يمكن لأي جهة أن تتخذ قراراً لمنع أو الحد من الاستيراد العشوائي.

معلومات مسّربة وراء إطلاق حملة ٢٠٠٢ ضد أسلحة الدمار الشامل

دور وسـائـل الإعـــلام الأمـيـركـيـة فـــي الحملة

□ عن: افكار عن العراق

في بـدايـة ايـلـول ٢٠٠٢ اطلق البيت الابيض في ظل رئاسة بوش حملة اعلامية منسقة لاقناع الـرأي الـعـام الاميركي بالتهديد الـذي يشكله صـدام حسين. و اثبتت الادارة الاميركية براعتها في استغلال وسائل الاعلام بعد تسريبها قصة البرنامج النووي العراقي للصحافة، ثم اعتبرت القصة دليلا على ادعائها. و يبدو ان الاخبار المفتعلة عن اسلحة الدمار الشامل العراقية قد وفرت القناعة ضد صدام.

اطلقت الادارة حملتها في ايلول ٢٠٠٢، حيث بـدأت بمقالة في نـيـويـورك تـايـمـز بـقـلـم جوديث ميلر و ميشيل غوردون بعنوان " الولايات المتحدة تقول ان صدام يكثف مساعيه للحصول على قطع غيار للقنبلة الذرية ". و استمرت الـمـقـالـة بـالادعـاء ان الـعـراق حـاول شـراء الالاف من انابيب الالـمـنـيـوم لـبـنـاء اجـهـزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم من اجل صنع القنبلة النووية. و اضافت ان اجهزة الاستخبارات الاميركية كشفت ان صدام التقى بعلماء الـذرة العراقيين و اثنى على عملهم. و ادعى المنشقون عـن صـدام ان هـدف بـغـداد هو امـتـلاك القنبلة الـنـووية، و قال مسؤولو الادارة للصحيفة ان برنامج العراق النووي سيجعل صدام يشكل تهديدا اكبر من ذلك اذ انه سيستخدم اسلحة الدمار الشامل محتميا بالقنبلة النووية. ذهب مساندو الحرب في البيت الابـيـض الـى اكـثـر مـن ذلـك اذ كشفوا عن مخاوفهم من ان العراق يـتـقـدم فـي بـرنـامـجـه اكـثـر مما تعرفه الاستخبارات الاميركية. و استمر التقرير بالحديث عن محاولات العراق السابقة لبناء القنبلة النووية و الادعاء بامتلاك العراق للمصانع الكيمياوية و البيولوجية. و رغم ان تقرير صحيفة التايمز تضمن ادعاءات منشقين عراقيين و مصادر اخرى فان الادعاء الرئيسي عن برامج صدام النووية جاء من الادارة نفسها. المرحلة التالية كانت احاديث اخبارية في (الصنداي) تكررت فيها هذه الادعاءات مرارا. ففي احد الايام ظهر نائب الرئيس ديـك تشيني عـلـى ان بـي سي، مدعيا ان العراق اعاد برامجه النووية و برامج اسلحة الدمار الـشـامـل، و ان بـغـداد تشتري تجهيزات مثل انابيب الالمنيوم لبناء القنبلة النووية. ثم اقتبس تشيني مقالة نـيـويـورك تايمز كدليل على مزاعمه. و استمر قائلا ان الولايات المتحدة لا تعلم ما اذا كان العراق يمتلك قنبلة ام لا لكنه تهديد يمكن لاميركا ان تتخذ اجـراءات ضده دفاعا عن نفسها، و حذر من ان الولايات المتحدة ستصبح هدفا لأي سلاح ذري يبنيه العراق. في ١٢ ايلول نشرت (مجموعة البيت الابيض) ورقة عن العراق بعنوان " عشر سنوات من الخداع و التحدي "، بقلم جيم ويلسون نائب رئيس اتصالات البيت الابيض كارين هيوز. حيث مرت الورقة على عدد من الجرائم التي ارتكبها صدام مثل اساءاته لحقوق الانسان و دكتاتوريته، ثم ذكرت برامجه النووية و الاسلحة، كما تطرقت الى احد المنشقين الذي ادعى ان العراق يمتلك مصانع بيولوجية و كيمياوية و نووية سرية. في اليوم التالي كتب ميلر و غوردن عن ذلك في التايمز، فكررا عددا من ادعاءات الادارة بالاضافة الى عدد من التهم ضد اسلحة الدمار الشامل العراقية.

بـهـذه الـورقـة و الـمـقـالـة انهت الحملة الاعلامية دورتـهـا: اولا، سـربـت الـحـكـومـة قصة انابيب الالمنيوم الى التايمز، ثم اقتبس تشيني و غيره تلك القصة كدليل على اتهامات الحكومة لصدام، ثـم كـتـب الـبـيـت الابـيـض ورقـة مبنية في جـزء منها على مقالة التايمز، ثم كتبت الصحيفة عن كامل القصة النووية مرة اخرى. و بشكل مفاجيء صار يبدو و كأن الجميع يتحدث عن التهديد الذي يشكله صدام حسين اذا ما حصل على القنبلة الذرية، في حين ان كل القصة بدأت بادعاء واحد اخبرت بـه الادارة صحيفة نيويورك تايمز. تزعم الرئيس بوش تلك الحملة من خلال مخاطبة الامم المتحدة في ١٢ ايـلـول. حيث قال بان العالم لا يمكن ان ينتظر حصول صدام على سلاح نووي، و حذر من ان المجتمع الدولي لن يعلم بامتلاك صدام للقنبلة الا حينما يستخدمها، و راح يدعي بـان انابيب الالمنيوم هي دليل على ان العراق يحاول تخصيب اليورانيوم. اما بقية الخطاب فقد امتلأ بالاتهامات عن كيفية قيام العراق بتوسيع برامج اسلحة الـدمـار الـشـامـل. هنا حاولت الحكومة الاميركية توسيع الدعم من اميركي الى عالمي من اجل اقناع المجتمع الدولي بان صدام يشكل تهديدا من الواجب التعامل معه. وسائل الاعلام الاميركية تميل دائما الى ان تحذو حذو الحكومة، و من هنا فعندما سرّب الـبـيـت الابـيـض قـصـة انابيب الالمنيوم الى صحيفة نيويورك تايمز، قامت بنشرها مباشرة، ثم استخدمت الادارة تلك التغطية للادعاء بان مزاعمها ضد العراق مدعومة من الصحف. ثم تكرر ذلـك مـرارا و مـرارا فـي حملة اعـلامـيـة منسقة لاقـنـاع الـرأي العام الاميركي بان صدام يشكل تهديدا للبلاد من خلال محاولته الحصول على القنبلة النووية. لقد اثبت البيت الابيض براعته في استغلال وسائل الاعلام، لكن في النهاية لـم يكن لـه الا تاثير بسيط على الراي العام في ذلك الوقت. ففي منتصف آب ٢٠٠٢ قـال ٥٣٪ مـن المـشـاركين في استفتاء (غولاب) بانهم يفضلون اجتياح العراق بينما ٤١٪ كانوا معارضين لـذلـك. خـلال الحملة تصاعد عدد مؤيدي الحرب الى ٥٧-٥٨٪، لكن في بداية ت١ عاد العدد الى ٥٣٪.

ما اظهرته الحملة هو عدد وسائل الاعلام التي شاركت الى جانب الحكومة و ساعدت في الترويج لـلـحـرب. لـقـد اعـتـمـدت وسائل الاعلام في كل ذلك على الحكومة كمصدر رئيسي لتغطيتها رغم ادعاء محرري نيويورك تايمز بان قصة انابيب الالمنيوم قد جاءتهم من مصادر استخبارية بينما في الحقيقة ان البيت الابيض هو الذي قام بتنظيمها و تنسيقها.

مخلفات اسلحة نظام صدام

■ ترجمة المدى

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح